http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2048) السنة الثامنة - السبت (19) شباط 2011

من المتنبي إلى الورود .. الاحتجاجات تتسع

متظاهرون في بغداد يطالبون بإقالة الزيدي.. وفي الكوت يرفضون التفاوض مع "غيدان"

□ متابعة/ المدى

تواصلت التظاهرات لليوم الرابع على التوالي في بغداد وبقية المحافظات، مطالبة بإقالة الحكومات المحلية ، ومحاسبة المسؤولين والقضاء على الفساد وإيجاد فرص العمل للشباب العاطل، منتقدين تقييد الحريات.

وطالب المتظاهرون في بغداد رئيس مجلس المحافظة كامل الزيدي بالخروج إلى الشارع ولقاء المتظاهرين، مشددين على ضرورة إقالة المسؤولين عن الملف الخدمي في العاصمة لتقصيرهم في أداء واجبهم لا سيما الزيدي والمحافظ صلاح عبد الرزاق.

وكان المتظاهرون قد توجهوا من شارع المتنبي نحو ساحة التحرير وسط بغداد حاملين لافتات تؤكد ضرورة مكافحة الفساد.

كما طالب المعتصمون في محافظة الكوت بتشكيل لجنة مدنية للتفاوض معها، رافضين في الوقت نفسه إجراء أي حوار مع القوات الأمنية.

وبحسب تقارير صحفية فإن مئات المعتصمين قرب مجلس محافظة واسط رفضوا التفاوض مع اللجنة العسكرية التي وصلت المحافظة اليوم، برئاسة قائد القوة البرية الفريق أول ركن علي غيدان، مطالبين بتشكيل لجنة مدنية من الحكومة المركزية للتفاوض معها.

وأضافت التقارير أن المعتصمين هددوا باستمرار الاعتصام في حال عدم تلبية مطالبهم المتمثلة بإقالة محافظ واسط لطيف حمد الطرفة وعدد من المسؤولين في الحكومة المحلية وتوفير فرص العمل للعاطلين وتحسين مفردات البطاقة التموينية والخدمات.

وكان قائد القوات البرية الفريق الأول الركن علي غيدان أكد في كلمة ألقاها أمام جمع من ممثلي المتظاهرين عقب وصوله إلى محافظة واسط، أنه حضر إلى المحافظة لحماية المتظاهرين وسماع مطالبهم ونقلها إلى الحكومة العراقية، فيما شدد على ضرورة أن يكون التظاهر سلمياً مع عدم السماح بالتعرض للممتلكات العامة، كما حذر من وجود عناصر مندسة في صفوف المتظاهرين.

وشهدت محافظة واسط تظاهرة كبيرة للمطالبة بتحسين الخدمات وتوفير فرص العمل اتجهت نحو مجلس المحافظة وحطموا الباب الرئيس الخارجي للمبنى وأضرموا النيران في المكان، ثم احرقوا مبنى المحافظة ومنزل المحافظ لطيف حمد الطرفة ومبنى دائرة العقود، فيما ردت الشرطة المحلية بإطلاق النار على المتظاهرين ما أسفر عن مقتل شخص وجرح ٤٩ آخرين، فيما فرضت القوات الأمنية حظراً للتجوال على خلفية تلك الأحداث.

وأعلن رئيس المجلس محمود عبد الرضا طلال في وقت سابق أن المجلس قرر خلال اجتماع استثنائي عقده، امس الاول، في مدينة الكوت تعليق أنشطته كافة، إلى حين تنفيذ قرار إقالة المحافظ لطيف حمد الطرفة الذي كان أصدره في وقت سابق، ليفسح المجال أمام المجلس لانتخاب محافظ جديد قادر على تغيير الواقع الخدمي المتردي في المحافظة، مطالباً بالإفراج عن جميع المعتقلين الذين شاركوا في تظاهرة الأربعاء.

وكان مصدر في شرطة محافظة واسط، اشار الى ان القوات الأمنية اعتقلت ٤٦ شخصاً على خلفية التظاهرات التي شهدتها المحافظة، مؤكداً الإفراج عن ٣٥ منهم وإبقاء الـ١١ الآخرين رهن الاحتجاز، فيما فرضت القوات الأمنية حظراً للتجوال في مدينة الكوت .

يشار الى ان رئيس الوزراء نوري المالكي اتهم خلال مؤتمر صحافي عقده، الخميس الماضي، جهات سياسية بالوقوف وراء أعمال الشغب التي شهدتها محافظة واسط، مؤكداً اعتقال ٢٠ شخصا يشتبه بتورطهم بتلك الأحداث، فيما حذر القوات الأمنية من استخدام القوة لتفريق المتظاهرين.

وكانت قيادة عمليات بغداد أعلنت في وقت سابق، أن رئيس الوزراء نوري المالكي أمر بتشكيل لجنة للتحقيق في ملابسات الأحداث التي شهدتها محافظة واسط، كاشفة عن مخططات تهدف إلى إحراق المؤسسات الحكومية خلال التظاهرات.

ومن جانب اخر شارك العشرات من الخريجين والعاطلين عن العمل في قضاء الشامية بالديوانية، أمس الجمعة، في تظاهرة أطلقوا عليها "الورود" للمطالبة بخفض عدد الوزارات باعتبارها هدرا للمال العام، وتوفير فرص عمل للخرجين والعاطلين وخاصة توفير الماء والكهرباء ومفردات البطاقة التموينية،وبحسب تقارير صحفية فقد سلم المتظاهرون إلى قائم المقام ورئيس المجلس البلدي في قضاء الشامية رسالة بمطالبهم.

وفي السياق ذاته تظاهر الآلاف من أهالي محافظة ديالى، أمس الجمعة، للمطالبة بإخراج منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة من الأراضي العراقية، وإحالة المتورطين بالعنف من قياداتها إلى القضاء العراقي،مهددين بالتظاهر ضد الحكومة المركزية في حال عدم تلبية مطالبهم، فيما وصف مجلس ديالى وجود المنظمة في المحافظة بـ"الكابوس.

وقال احد منظمي التظاهرة يدعى جبار المعموري لوكالة السومرية نيوز إن أكثر من ٢٠٠٠ مواطن من أهالي محافظة ديالى بينهم ٧٠ أسرة إيرانية خرجوا، صباح امس، في تظاهرة أمام مخيم العراق الجديد (معسكر اشرف سابقا) الذي تتخذه منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة مقرا لها، مبينا أن المتظاهرين طالبوا الحكومة المركزية بإخراج المنظمة من الأراضي العراقية، وإحالة المتورطين بالعنف من قياداتها إلى القضاء العراقي.

وأضاف المعموري أن الأسر الإيرانية التي شاركت في التظاهرة طالبت بإخراج أبنائها من داخل المعسكر للعودة الى بلادهم، مشيرا إلى أن "مجاهدي خلق تسببت في الكثير من الماسي لأبناء المحافظة خلال العقود الثلاثة الماضية.

وتابع المعموري أن المتظاهرين هددوا بالاستمرار بالتظاهرة في حال عدم تلبية مطالبهم" .

من جانبه تساءل احد المتظاهرين وهو حسن الربيعي متى تستجيب الحكومة لإرادة الشعب، ولماذا لا يتم أخراج المنظمة المتهمة بـ"لإرهاب وقتل الأبرياء من الأراضي العراقية، مهددا بتنظيم تظاهرة ضد الحكومة المركزية في حال عدم إخراج المنظمة من المحافظة.

وكانت المئات من أبناء محافظة ديالى تظاهروا، في السابع من شهر كانون الثاني الماضي، للمطالبة بإخراج منظمة خلق الإيرانية المعارضة من الأراضي العراقية وتوجيه الانتقاد للقضاء الاسباني بسبب الدفاع عن المنظمة.

من جهته دعا نائب رئيس مجلس محافظة ديالى صادق الحسيني "الحكومة المركزية "إلى تلبية مطالب المتظاهرين"، واصفا منظمة مجاهدي خلق بـ"الكابوس الذي يجثم على صدور أبناء المحافظة منذ عدة عقود" .

واتهم الحسيني في تصريحات صحفية منظمة خلق المعارضة بالتجاوز على حقوق الإنسان العراقي طيلة فترة تواجدها في مخيم العراق الجديد،والاستيلاء على أراض واسعة محيطة بالمخيم.

ومن جانب اخر انطلقت صباح امس الجمعة تظاهرة لأهالي قضاء شط العرب في البصرة للمطالبة بتوفير الخدمات والتسريع في انجاز جسر التنومة الذي يربط القضاء بمركز المحافظة.

وقال عباس راضي احد مواطني القضاء للوكالة الاخبارية للانباء ان التظاهرة انطلقت صباح أمس الجمعة من أمام المجلس البلدي وتوجهت الى قائممقامية القضاء ، للمطالبة بتوفير الخدمات ، والتعجيل بانجاز جسر التنومة الذي يربط القضاء بمركز المحافظة الذي طال انتظاره كثيرا جدا ، حيث تعاني المنطقة من اختناقات مرورية بسبب الازدحام على الجسر العائم الوحيد في القضاء.

ووجه المتظاهرون رسالة إلى الحكومة المحلية يرفضون فيها إسكان النازحين من هور صليل في شمالي البصرة في شط العرب ، وخصوصا في المجمع السكني الجديد ، علما ان اهل القضاء اولى بالسكن بهذا المشروع السكني.

متضاهرون في شارع المتنبي.. عدسة: ادهم يوسف

بعد كذبة "كورفبول" الجنابي

كولن باول يطالب الـ"سي آي إيه" والـ "بنتاجون" بتقديم إيضاحات

□ متابعة/ المدى

طالب وزير الخارجية الأميركي السابق كولن باول وكالة الاستخبارات الأميركية (سي آي إيه) ووزارة الدفاع (بنتاجون) أمس بتوضيح أسباب إعطائه معلومات خاطئة حول العراق مصدرها منشق عراقي معروف بلقب "كورفبول".

وكان باول صرح في خطاب أمام الأمم المتحدة في ٥ فبراير ٢٠٠٣ بأنه على علم بوجود أسلحة جرثومية في العراق بناء على معلومات من المنشق العراقي.

وقال باول في تعليق على المقابلة التي أجرتها "جارديان" مع المنشق أمس الأول "كان يجب توجيه هذا التساؤل إلى وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي ايه) ووكالة الاستخبارات الدفاعية (دي آي إيه) قبل أن ترد هذه المعلومات الخاطئة في تقرير إلى الكونجرس ويذكرها الأميركي السابق جورج بوش في خطابه السنوي (حالة الاتحاد) وفي كلمتي أمام الأمم المتحدة في الخامس من فبراير ٢٠٠٣".

وكان باول أشار في كلمته أمام الأمم المتحدة إلى الجنابي بصفته "مهندسا كيميائيا".

واستخدمت الولايات المتحدة المعلومات التي أعطاها الجنابي ذريعة لتبرير اجتياح العراق في العام ٢٠٠٣. إلا أن أجهزة الاستخبارات الألمانية التي اتصلت بالجنابي في العام ٢٠٠٠ اعتبرت أن المعلومات التي ينقلها غير موثوق بها.

وأضاف باول للصحيفة كنا نعلم منذ سنوات أن المصدر المعروف بـ"كورفبول" ليس موثوقا به تماما.

وكان المنشق العراقي الذي أقنع البيت الأبيض بأن العراق كان لديه برنامج أسلحة بيولوجية سرّي اعترف للمرة الأولى بأنه كذب بشأن روايته ثم شاهد وهو في حالة صدمة كيف استُغلت قصته لتبرير حرب العراق.

ونقلت "غارديان" عن رافد أحمد علوان الجنابي، المعروف حركياً باسم كورفبول من قبل مسؤولي المخابرات الألمانية والأميركية الذين يحققون في مزاعمه، أنه لفق حكايات شاحنات الأسلحة البيولوجية المتنقلة والمصانع السرية في محاولة لإسقاط نظام صدام حسين الذي فر منه عام ١٩٩٥.

وقال الجنابي لصحيفة الغارديان: "ربما كنت محقاً وربما كنت مخطئاً، فقد منحوني هذه الفرصة وكانت أمامي فرصة تلفيق شيء ما لإسقاط النظام. وأنا وأبنائي سعداء بذلك ونحن فخورون بأننا كنا سببا في منح العراق هامشا من الديمقراطية".

وأشارت الصحيفة إلى أن هذا الاعتراف يأتي في الذكرى الثامنة لخطاب كولن باول أمام الأمم المتحدة الذي استند فيه وزير الخارجية الأميركية آنذاك بشدة إلى الأكاذيب التي قالها الجنابي للشرطة السرية الألمانية. ويأتي أيضا عقب نشر مذكرات وزير الدفاع السابق دونالد رمسفيلد التي أقر فيها بأن العراق لم يكن لديه برنامج أسلحة دمار شامل.

وقد تضررت سمعة الرجلين كثيرا نتيجة استغلالهما مزاعم الجنابي التي يقول عنها الآن إنه كان من الممكن –وقد تم– رفضها قبل خطاب باول الشهير أمام الأمم المتحدة في ٥ فبراير/شباط ٢٠٠٣.

ويصف رئيس المخابرات الأميركية في أوروبا تيلور درمهيلر اعتراف الجنابي بأنه "مذهل" وقال إن ظهور الحقيقة "يجعلني أشعر بحالة أفضل وأعتقد أنه لا يزال هناك عدد من الأشخاص الذين ما زالوا يعتقدون أنه كان هناك شيء مريب. وإلى الآن".

وفي سلسلة من اللقاءات مع غارديان في ألمانيا حيث تم منحه اللجوء السياسي قال الجنابي إنه أبلغ مسؤولا ألمانيا بشأن شاحنات الأسلحة البيولوجية المتنقلة طوال عام ٢٠٠٠. وأضاف أن المخابرات الألمانية عرفته بوصفه مهندسا كيميائيا مدربا في بغداد ودنت منه عقب ١٣ آذار من ذاك العام بحثا عن معلومات سرية عن عراق صدام.

وقال الجنابي: "كان لدي مشكلة مع نظام صدام وأردت أن أتخلص منه وكان أمامي هذه الفرصة وقتها".

ويصور الجنابي المخابرات الألمانية بأنهم كانوا ساذجين وشغوفين جدا بأي تفاصيل منه وأنهم كانوا يسألونه عن مضخات الترشيح وكيفية إجراء التطهير بعد التفاعل.

وقال إن "أي مهندس درس في هذا المجال يستطيع شرح أو الإجابة عن أي سؤال سألوه".

وزعم الجنابي أن كذبه اكتشف للمرة الأولى في أواسط عام ٢٠٠٠ عندما سافر رجال المخابرات الألمانية إلى مدينة خليجية، يُعتقد أنها دبي، للتحدث مع رئيسه السابق في لجنة الصناعات العسكرية في العراق الدكتور باسل لطيف.

وعلمت الصحيفة بعد ذلك أن مسؤولين في المخابرات البريطانية حضروا هذا الاجتماع للتحقيق في زعم للجنابي بأن ابن لطيف، الذي كان يدرس في بريطانيا، كان يشتري أسلحة لصدام.

وثبت زيف هذا الزعم وأنكر لطيف بشدة زعم الجنابي بوجود شاحنات أسلحة بيولوجية متنقلة وادعاء آخر بأن ١٢ شخصا ماتوا أثناء حادث في منشأة أسلحة بيولوجية سرية في جنوب شرق بغداد.

وقال الجنابي إن المخابرات الألمانية لم تتصل به مرة أخرى حتى نهاية مايو/أيار ٢٠٠٠. لكنه قال إنه سرعان ما بات واضحا أن كلامه ما زال يؤخذ على محمل الجد.

واستمرت الاجتماعات بينه وبين المخابرات الألمانية طوال عام ٢٠٠٢ وبدا واضحا للجنابي أن هناك ذريعة للحرب يتم نسجها.

وقال إنه سُئل مرة أخرى عن شاحنات الأسلحة البيولوجية حتى شهر قبل خطاب باول.

وبعد الخطاب قال الجنابي إنه اتصل بمدربيه في المخابرات الألمانية واتهمهم بانتهاك اتفاق بأنهم لن يشركوا أي بلد آخر في شيء مما يقوله لهم. وقال إنه أبلغ بعدم التحدث وحُبس لنحو ٩٠ يوما.

ومع قرب مغادرة الولايات المتحدة للعراق الآن قال الجنابي إنه كان مرتاحا لما فعله رغم الفوضى التي حدثت طوال السنوات الثماني الماضية وعدد القتلى المدنيين في العراق .

وأضاف الجنابي "أقول لكم إني أكون في غاية الحزن عندما أسمع بمقتل أي شخص ليس في العراق فقط ولكن في أي حرب، لكن أعطوني حلا آخر. هل يمكن أن تعطوني حلا آخر؟ صدقوني لم تكن هناك أي وسيلة أخرى لتحقيق الحرية في العراق، ولم تكن هناك احتمالات أخرى".

الموصل : اغتيالات في جانبه الأيسر

مراقبون وسياسيون يحملون المحافظة مسؤولية حماية المواطن

□ الموصل / المدى

أعلنت مديرية شرطة نينوى، عن قيام مسلحين مجهولين باغتيال هلال الاحمدي مدير إعلام اتصالات وبريد نينوى، بعد ان هاجموه صباح يوم الخميس الماضي أمام منزله في حي الميثاق شرق الموصل، فأردوه قتيلاً في الحال ولاذوا بالفرار.

هذا وكان مسلحون مجهولون ايضاً قد اغتالوا صباح يوم الاربعاء خولة محمد صالح السبعاوي مدير التسجيل العقاري في الجانب الايسر للمدينة او ما يعرف بطابو الزهور، وكانت هي الاخرى في طريقها الى مقر عملها، حين فاجأها مسلحون بمسدسات كاتمة للصوت، وبهذا تكون خولة السبعاوي ثاني مدير لطابو الزهور يتم اغتياله منذ عام ٢٠٠٣، حيث سبق وأن اغتال مسلحون وبنفس الطريقة المدير السابق دروزا احمد أمام منزله، وكان ذلك في عام ٢٠٠٧.

مسؤول رفيع في محافظة نينوى رفض ذكر اسمه ، اتهم عصابات مختصة بتزوير مستندات الأراضي والعقارات، وقال المسؤول إن الشهيدة اتصلت بالمحافظة مرات عدة لتبلغها عن تهديدات بالقتل تلقتها من مجهولين، وقامت بنقل جميع السجلات الخاصة بالعقارات في الجانب الأيسر لمدينة الموصل الى مبنى المحافظة، وتم توثيقها، وارسلت نسخا الى التسجيل العقاري العام في بغداد، ووصف المسؤول خولة السبعاوي بالمثال للمرأة العراقية الشجاعة، لانها قاومت كل صنوف التهديد، وفي نهاية الامر دفعت حياتها ثمناً لنزاهتها وحرصها على عملها.

هذه التصريحات قوبلت بعلامات استفهام من قبل مراقبين سياسيين في نينوى، حيث هاجم نور الدين الحيالي النائب السابق في مجلس النواب ، محافظة نينوى، ووصفها بالعاجزة عن حماية المواطنين، متسائلاً: لماذا لم تقم المحافظة بتنسيب عناصر من الشرطة لحماية مدير التسجيل العقاري، لا سيما وأنها اعلمت المحافظة وباعتراف الاخيرة انها تلقت العديد من التهديدات؟.

حوادث الاغتيال هذه بدأت تثير هلع سكان الموصل، وقد اعادت الذاكرة هناك الى ما قبل انطلاق عملية ام الربيعين الامنية منتصف عام ٢٠٠٨، عندما استباح الارهابيون المدينة وانزلوا الرعب بالناس قتلاً وتفجيراً وخطفاً، زهير حازم عضو في مجلس قضاء الموصل قال للمدى: هناك امر غريب يحدث في الموصل، لان حوادث الاغتيال متشابهة، وتحدث بنفس الاسلوب تقريباً، فالدكتور ابي سعيد الديوجي رئيس جامعة الموصل استهدف امام منزله في حي الكفاءات شمال المدينة، وقد اصيب بثلاث رصاصات غير قاتلة اقعدته البيت، بعدها بايام طارد مسلحون عثمان عبد الرحمن مدير توزيع المنتجات النفطية الشمالية الى داخل منزله، وامطروه بوابل من الرصاص، لينجو باعجوبة ايضاً، وهاجم مسلحون مجهولون ايضا الطبيب نوية يوسف نوية داخل عيادته في مستشفى الربيع الاهلي ، ولاذوا بالفرار بعد ان قتلوا الطبيب باسلحتهم الكاتمة للصوت، ثم قتلت مدير الطابو وبعدها مدير الاعلام امام منزليهما في منطقتيهما المتجاورتين، واخيرا اغتيل علي فخري وهو شيخ دين داخل التكية العائدة له في منطقة الرشيدية ؟.

يقول الناشط السياسي عاصم غانم سمير، إن حوادث الاغتيال التي نشطت في الموصل منذ مطلع العام الحالي، تستهدف شرائح معينة من المجتمع، وفي الغالب هي اعمال إجرامية منظمة ومدعومة بشكل جيد لانها تنفذ بطريقة احترافية، في مناطق محصنة امنيا تماماً، والأغرب من ذلك انها تحدث بنفس الطريقة تماماً، اي بالقرب من دور الضحايا، أو حتى في داخلها او في مقرات عملهم.

ويشير عاصم الى ان هناك قائمة طويلة بأسماء المغدورين من رجال الصحافة والشرطة والجيش والمدنيين، قبل ان يصل الدور الى مديرة التسجيل العقاري ومدير اعلام اتصالات نينوى، وتوقع ان يستمر الوضع على ما هو عليه، في ظل الانقسام السياسي الحاصل في نينوى، والتقاطع الموجود بين المحافظة والجيش.

ضابط برتبة نقيب ذكر للمدى رافضا الكشف عن اسمه، أن معظم حوادث الاغتيال تتم في الجانب الأيسر لمدينة الموصل، وداخل الاحياء السكنية تحديداً، لافتا الى صعوبة احباط مثل هكذا اعمال دون تعاون من قبل المواطنين، وذكر بان الاحياء والمناطق السكنية في مدينة الموصل، محاطة فعلا بتحصينات امنية، لكن من المستحيل ان توضع حماية امنية لكل شخص.

وكان قد اغتال مسلحون مجهولون في وقت سابق احد السادة الشيوخ عندما اقتحموا منزله واطلقوا النار عليه شمال الموصل

وقال مصدر من شرطة المدينة :ان ثلاثة مسلحين مجهولين اقتحموا منزل السيد علي فخري وهو صاحب (تكية) في منطقة الرشيدية شمال الموصل واطلقوا النار عليه ما ادى الى مقتله في الحال".

ويأتي هذا الحادث ضمن سلسلة الاغتيالات التي تشهدها الموصل هذه الايام بالرغم من الانتشار الواسع للقطعات الامنية وغلق الطرقات واخضاع كل الاحياء الى خطة المنفذ الواحد.